مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تصميم برنامج تعليمي في تخصص الذكاء الاقتصادي بكليات الحاسوب في الجامعات السعودية
اسم الكاتب: محمد بن حسن بن سعد الزهراني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10163
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

Designing an Educational Program in the Specialization of Economic Intelligence in Computer Colleges in Saudi Universities

Muhammad H. Al-Zahrani
College of Islamic Economy and Finance, UMM Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia

Corresponding author: Muhammad H. Al-Zahrani, College of Islamic Economy and Finance, UMM Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia. mzhrani.1@outlook.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.152709.1403
Article History: *Received*: 26/8/2024; *Revised*:20/10/2024; *Accepted*:10/11/2024; *Published*: 1/12/2024.

Abstract
If the reality of the business environment testifies to the antagonism of bilateral and multilateral competition, and suffers from trade conflicts and economic wars, countries and business organizations must arm themselves with economic intelligence as one of the most important tools to confront these incidents, and since economic intelligence from the perspective of the educational process is an interdisciplinary composition that combines a number of scientific fields and disciplines, it requires the existence of an educational program in the higher educational institution to graduate the qualified human actor (resource?!) in the field of economic intelligence, and on this the study was determined, and accordingly it addressed its overall question with its formula: How to design an educational program in the field of economic intelligence? Thus, the main objective was: Creating an educational program that meets the cognitive and skill needs in economic intelligence. Through the inductive approach in forming the theoretical framework, and the formative constructivist approach in designing the proposed educational program, the study reached several results, the most important of which are: Proving the national strategic importance of establishing an educational program in economic intelligence in Saudi universities. As well as the design of an educational program in economic intelligence.

Keywords:
Economic Intelligence - Data - Competitiveness - International Experiences – - AI technologies – Business Strategy

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 144
Dec. 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Al-Zahrani, Muhammad H., (2024). "Designing an Educational Program in the Specialization of Economic Intelligence in Computer Colleges in Saudi Universities". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 43 (144), 328 -353 , https://doi.org/10.33899/tanra.2024.152709.1403

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٤٣)، العدد (١٤٤))،
كانون أول ٢٠٢٤

© جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الزهراني، محمد بن حسن بن سعد (٢٠٢٤). " تصميم برنامج تعليمي في تخصص الذكاء الاقتصادي بكليات الحاسوب في الجامعات السعودية " تنمية الرافدين، ٤٣ (١٤٤)، ٣٢٨-٣٥٣،

https://doi.org/10.33899/tanra.2024.152709.1403

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

تصميم برنامج تعليمي في تخصص الذكاء الاقتصادي بكليات الحاسوب في الجامعات السعودية

محمد بن حسن بن سعد الزهراني

كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

المؤلف المراسل: محمد بن حسن بن سعد الزهراني ، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

mzhrani.1@outlook.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.152709.1403

تاريخ المقالة: *الاستلام:* ٢٠٢٤/٨/٢٦؛ *التعديل والتنقيح:* ٢٠٢٤/١٠/٢٠؛ *القبول:* ٢٠٢٤/١١/١٠؛ *النشر :* ٢٠٢٤/١٢/١.

المستخلص

إذا كان واقع بيئة الأعمال يشهد على تضاد التنافسية البين ثنائية والمتعددة الأطراف، ويعاني من صراعات تجارية، وحروب اقتصادية فإن على الدول وأيضا على منظمات الأعمال أن تتسلح بالذكاء الاقتصادي باعتباره أحد أهم أدوات المجابهة لتلك الحوادث، وبما أن الذكاء الاقتصادي من منظور العملية التعليمية تكوين بيني يجمع عدداً من الحقول والتخصصات العلمية يستلزم معه وجود برنامج تعليمي في المؤسسة التعليمية العليا لتخريج الفاعل (المورد؟!) البشري المؤهل في اختصاص الذكاء الاقتصادي، وعلى هذا تحددت مشكلة الدراسة، وبناء عليه توجهت بسؤالها الكلي وبصيغته: كيف يمكن تصميم برنامج تعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي؟ وعليه كان الهدف الرئيس: صناعة برنامج تعليميّ يلبي الاحتياجات المعرفية، والمهاريّة في الذكاء الاقتصادي. وقد تم للدراسة عبر المنهج الاستقرائي تشكيل الإطار النظري، والمنهج البنائي التكويني في تصميم البرنامج التعليمي المقترح للوصول إلى عدة نتائج من أهمها: ثبوت الأهمية الاستراتيجية الوطنية لتأسيس برنامج تعليمي في الذكاء الاقتصادي بالجامعات السعودية. وكذلك تصميم برنامج تعليمي في تخصص الذكاء الاقتصادي.

كلمات مفتاحية

الذكاء الاقتصادي، البيانات، التنافسية، تجارب دولية ، تقنيات الذكاء الاصطناعي، استراتيجية الأعمال.

مقدمة.

في ظل حوادث عالم الاقتصاد تتجسد التنافسية الاقتصادية وبمسالكها الصحيحة والمعوجة ليتعدى ذلك إلى الصراعات التجارية وبيان أوسع الحروب الاقتصادية التي تستخدم فيها أجهزة الاستخبارات ؛حيث الاشتغال على البيانات والمعلومات التي تحال إلى مواد معرفية تصنع منها حكومات الدول، ومن قبل الكيانات الاقتصادية والمالية إستراتيجيتها وسياساتها على مستوى المنتجات، وعلى مستوى الأسواق، تتبنى منظماتها الحكومية وغيرها سياسات تمكنها من الهيمنة في الأسواق، سواء بتعزيز قوتها التنافسية، أو بتحجيم حصصها في الأسواق سواء المحلية منها، أو الدولية، بل وبإحداث خسائر لتلك المنظمات.

وبظهور الذكاء الاصطناعي وبقدرته الفائقة في معالجة البيانات زادت حدة التنافسية، وقوة الصراعات التجارية، وبجمع ذلك يظهر لنا مصطلح جديد ألا وهو:" الذكاء الاقتصادي" الذي تم توقيعه على أرض الواقع في شكل هياكل مؤسسية تتبع حكومات الدول. ولعل التجربة الأمريكية في هذا الميدان دليل واضح على نجاعة الذكاء الاقتصادي (Filali,2018, 98,106) وتجلى ذلك أيضاً في تعزيز تنافسية الاقتصاد الياباني (Abu Bakr et al, 2017, 42-49) حتى أصبح أداة من أدوات إدارة القوة التنافسية سواء للهيئات الحكومية أو لمنظمات الأعمال. ولقد أكدت الدراسات العلمية ذات المنحى التطبيقي ما للذكاء الاقتصادي من قوة في تحقيق منافع عدة على مستوى منظمات الأعمال، ومن ذلك أثر الذكاء الاقتصادي في تعزيز القدرة على فهم الأسواق. وفي توقع الاتجاهات الاقتصادية، وفي تحسين الكفاءة التشغيلية، وفي تحقيق الميزة التنافسية ومن ثم تعزيز القدرات التنافسية، ومواجهة التهديدات المحتملة وتقييمها ومراقبتها، فضلا عن التنبؤ بالتغييرات المحتمل حدوثها وانعكاساتها السلبية، والنفعية أيضا، ورصد فرص الاستثمار، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما ثبت ايضا أن وجود منظومة الذكاء الاقتصادي في منظمات الأعمال يسهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات في تلك المنظمات، كما أن له أثراً مباشراً على الجوانب التنظيمية والمالية والاستراتيجية، ونجاح المشروعات الناشئة والريادية، ونحو ذلك.

وبهذا حصل الإجماع المسنود إلى الواقع العملي والنظري على ضرورة إدماج الذكاء الاقتصادي على مستوى الهيئات الحكومية، وعلى مستوى منظمات الأعمال.

وبما أن اقتصاد المملكة العربية السعودية مؤطر بالرؤية (٢٠٣٠) لتحقيق: "اقتصاد مزدهر" و:" لبناء اقتصاد عالمي رائد" و:" جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية" و:" تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة"، و:" دعم الشركات الوطنية الكبرى لتعزيز ريادتها عالميًا" و:"تطوير الشركات المحلية الواعدة إلى شركات رائدة إقليمياً وعالميا"، و" إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة" فإن الحاجة تستلزم تبني منظومة الذكاء الاقتصادي لما له من آثار في تحقيق تلك المستهدفات.

وعلى الرغم مما تقدم في بيان الدور الوظيفي للذكاء الاقتصادي وعلى مستوى حكومات الدول وأيضا على مستوى الكيانات الاقتصادية والمالية في الدول، إلا أن تلك المنافع لا يتم تحقيقها إلا بوجود الفاعل (المورد؟!) البشري المؤهل تأهيلا علميا في تخصص الذكاء الاقتصادي، وبما ان واقع الجامعات السعودية يشهد بعدم وجود

برنامج تعليمي في تخصص الذكاء الاقتصادي فإنه يقع على كاهل الجامعات السعودية ضرورة ـ وطنية ـ للإيفاء بذلك وعلى هذه الاسانيد الواقعية من جهة الجامعات، والنظرية في جهة الادبيات العلمية شيدت الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة:

إذا كان واقع بيئة الأعمال يشهد على تضاد التنافسية البين ثنائية والمتعددة الأطراف، ويعاني من صراعات تجارية، وحروب اقتصادية فإن على الدول وأيضا على منظمات الأعمال أن تتسلح بالذكاء الاقتصادي باعتباره أحد أهم أدوات المجابهة لتلك الحوادث، وبما أن الذكاء الاقتصادي من منظور العملية التعليمية تكوين بيني يجمع عدداً من الحقول والتخصصات العلمية يستلزم معه وجود برنامج تعليمي في المؤسسة التعليمية العليا لتخريج الفاعل (المورد؟!) البشري المؤهل في اختصاص الذكاء الاقتصادي، وعلى هذا تحددت مشكلة الدراسة في صيغتها الاستفهامية الآتية: كيف يمكن تصميم برنامج تعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي؟ ويتفرع عن ذلك السؤال الكلي عدد من التساؤلات الجزئية وعلى النحو الآتي.

ـ ما الدور الوظيفي للذكاء الاقتصادي في تعزيز القوة التنافسية سواء على مستوى الدول، وعلى مستوى منظمات الأعمال.

ـ ما متطلبات العمل الوظيفيّة في اختصاص الذكاء الاقتصادي؟

ـ ما المتطلبات المعرفيّة، والمهاريّة التي تفي باحتياجات التكوين العلمي في الذكاء الاقتصادي؟

ـ كيف يمكن تحويل تلك المتطلبات المعرفيّة، والمهاريّة في منتج مقررات مستقلة بذاتها، أو على شكل مفردات في مقررات مدمجة؟

ـ ما أثر إدراج برنامج الذكاء الاقتصادي في تخصص علم البيانات في كليات الحاسوب بالجامعات السعودية؟

ـ ما أثر وجود برنامج تعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي بالجامعات الوطنية على منظمات الأعمال والاقتصاد السعودي؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين:

الفرضية الأولى ومفادها:" إن الذكاء الاقتصادي يسهم في تعزيز تنافسية منظمات الأعمال واقتصاد الدولة".

الفرضية الثانية:" إن ادراج برنامج الذكاء الاقتصادي في تخصص علم البيانات في كليات الحاسوب يحقق الاتساق المنطقي داخليا، وخارجيا، ويحقق القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة".

الفرضية الثالثة:" إيجاد برنامج تعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي بالجامعات الوطنية يمكن أن يسهم في تعزيز تنافسية منظمات الاعمال ومؤسسات الدولة في الاقتصاد السعودي".

ـ أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الأهداف الآتية:

الهدف الرئيس: الذي يتجسد في صناعة برنامج تعليميّ يلبي الاحتياجات المعرفية، والمهاريّة في الذكاء الاقتصادي.

ويتفرع عنه:

ـ الإسهام في تعزيز القوة التنافسية لاقتصاد المملكة العربية السعودية.

ـ تخريج فواعل (كوادر) مؤهلة لإدارة عمليات وأنشطة الذكاء الاقتصادي في المنظمات الحكومية (سفارات حكومة خادم الحرمين الشريفين، شركة أرامكو ..... صندوق الاستثمارات العامة، مركز دعم اتخاذ القرار ...) والكيانات التجارية الأهلية، وعلى المستويين: المحلي، والدولي.

ـ دراسة تأثير إدراج برنامج الذكاء الاقتصادي في تخصص علم البيانات بكليات الحاسوب بالجامعات السعودية.

ـ التمهيد لإدراج هذا البرنامج التعليميّ كمسار فرعيّ من حقل علم البيانات في كليات الحاسوب بالجامعات السعودية.

ـــ أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من الاعتبارات الآتية.

ـ حداثة طرح برنامج تعليمي في تخصص الذكاء الاقتصادي بدلالة عدم وجود أي جامعة في المملكة العربية السعودية تقدم مثل هذا البرنامج التخصصي.

ـ باعتبار أن السند النظري والعملي قد اثبت أهمية الذكاء الاقتصادي في تعزيز القوة التنافسية وعلى المستويين: الكلي حيث اقتصاد الدولة، والمستوى الجزئي حيث منظمات الأعمال.

ـ الاستجابة لبرنامج تنمية القدرات البشرية (٢٠٢١) ومن خلال مضامينه الداعية إلى:" الاستثمار في المواهب والكفاءات الوطنية"، "وضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل" و" توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية"[1].

ـ الإسهام مع الجامعات السعودية ممثلة في كليات الحاسوب في تطوير نوعي لبرامجها الأكاديمية سواء من حيث الضرورة الوطنية بالمواءمة مع احتياجات سوق العمل، ومن حيث الخفض ولو بشكل نسبي من البطالة المنتشرة في أوساط خريجي تلك الكليات.

ـ باعتبار أن الدراسة الحالية تتجه نحو معالجة مشكلتها وفي جهتيها: جهة التعليم الجامعي، وجهة منظمات الأعمال والمنظمات الحكومية التي تسعى إلى رفع مستوى كفاءتها، وفاعليتها، وقدرتها التنافسية وتفتقد إلى الفاعل (المورد؟!) البشري المؤهل الذي يُمكن له القيام بمهام إدارة عمليات وأنشطة الذكاء الاقتصادي. والتعليم الجامعي في حاجة إلى التأسيس لبرنامج تعليمي يلبي بكل دقة الاحتياجات الوظيفية في مجال الذكاء الاقتصادي.

منهج الدراسة:

[1] (برنامج تنمية القدرات البشرية) http://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/vrp/human-capacity-development-program/

تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي في تشكيل الإطار النظري، والمنهج البنائي التكويني في تصميم البرنامج التعليمي المقترح الذي يتكون من العناصر الآتية:

- التعرف على المنطقة المركزية في برنامج تعليميّ تنحصر مهمته في تخريج أخصائي مهنيّ في الذكاء الاقتصادي.
- التعرف على الاحتياجات المعرفيّة لأخصائيّ الذكاء الاقتصادي.
- التعرف على المهارات التي يستلزم توفرها في أخصائي الذكاء الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

جاءت نتيجة البحث عبر الشبكة العنكبوتية عن السؤال: هل توجد برامج تعليمية في تخصص الذكاء الاقتصادي في المؤسسات التعليمية بالنفي، ولكن في الوقت ذاته وجد الباحث العديد من الدراسات العلمية ذات المنحى التطبيقي في الذكاء الاقتصادي من حيث بيان دوره الوظيفي، ولهذه التعددية نقيد الاستعراض لتلك الدراسات السابقة بقيد العلاقة الارتباطية ذات الدلالة المؤثرة في البناء الاستدلالي سواء على مستوى الجدوى، وعلى مستوى التصميم التعليمي وعلى النحو الآتي.

دراسة بن الصغير (٢٠١٢) سعت الدراسة إلى الإجابة عن سؤالها الرئيس ومفاده:" مدى مساهمة الذكاء الاقتصادي في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ " وجاءت الإجابة في تأكيد المؤكد بأن للذكاء الاقتصادي دوراً استراتيجياً في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة Tatarawi and Othman (٢٠١٧) انطلقت الدراسة من سؤال مفاده: ما دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية؟ وقد إجابت الدراسة عن سؤالها من خلال تناول منهجي بنيوي حيث إن بنية الذكاء الاقتصادي التي تكون المعلومات من خلال تحليل البيانات وتقديم معرفة منهجية تسهم في تحسين القرارات الاستراتيجية في الأسواق ذات الطابع التنافسي، وكذلك في مواجهة المخاطر والتهديدات في ظل المنافسة غير السوية ومن ثم البقاء في السوق، وعليه دعت الدراسة إلى تبني المؤسسات الاقتصادية لنظام الذكاء الاقتصادي.

دراسة Yassin and Boudail(٢٠١٩) تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة الارتباطية بين الذكاء الاقتصادي بوصفه متغيراً تفسيرياً وتنافسية المؤسسة حيث "مؤسسة اتصالات الجزائر . تندوف ." وكانت النتيجة أن الذكاء الاقتصادي يحقق الميزة التنافسية لمؤسسة الاتصالات "تندوف" وفي أبعادها المختلفة وجاءت تلك النتيجة وفق التحليل الاحصائي الاستدلالي وعبر أداة الاستبانة.

وبعد هذا العرض تشير الدراسة إلى مدى استفادتها من تلك الدراسات السابقة في المطلب الأول حيث بناء الإطار النظري للذكاء الاقتصادي من حيث بيان مفهومه، ودوره الوظيفي في تعزيز القوة التنافسية على مستوى اقتصاديات الدول. كما أنها قامت بالاستثمار عبر الصناعات الاستخراجية والتحويلية في تلك المضامين المعرفية؛ لتكّون مواد معرفية في صناعة البرنامج التعليمي في تخصص الذكاء الاقتصادي.

القيمة المضافة:

من الثابت أن تصميم برنامج تعليمي في تخصص الذكاء الاقتصادي في كليات الاقتصاد والأعمال بالجامعات السعودية يجسد حقيقة مصطلح "القيمة المضافة" ولهذا اتجهت العناية إلى تحقيقها كمصداق للمصطلح بدءا من سؤالها الكلي، وهدفها الرئيس، وفي استمداد أهميتها.

وتتميز الدراسة في بناء القيمة العلمية من تعقد مجال الذكاء الاقتصادي بدلالة عدم وجود برامج تعليمية في الجامعات السعودية والعربية وهذا التعقد يتجلى في الكيفية التي يمكن من خلالها تصميم الخطة الدراسية مجسدة في مقررات دراسية تؤهل لمختص مهني بالذكاء الاقتصادي.

قيد الدراسة:

تود الدراسة بيان أنها تعمل في ظل قيد مفاده: تركز الدراسة على تحقيق هدفها الرئيس، ألا وهو تصميم برنامج تعليمي في تخصص الذكاء الاقتصادي.

خطة الدراسة:

في محاولة الدراسة الحالية الإجابة عن سؤالها الرئيس وما تفرع عنه، ولتحقيق أهدافها تم تصميم هيكلة الدراسة في المقدمة، وفي مطلبين رئيسين: المطلب الأول يتناول الذكاء الاقتصادي في الأدبيات العلمية من حيث البيان عن المفهوم، والدور الوظيفي وبما يشكل اطاراً نظريا تنطلق منه الدراسة استنتاجا واستقراء إلى تصميم البرنامج التعليمي المقترح. والمطلب الثاني يعنى بالتصميم للبرنامج التعليمي في تخصص الذكاء الاقتصادي. ويتبع ذلك ما تخلص اليه الدراسة من نتائج وتوصيات.

المحور الاول / الذكاء الاقتصادي: المفهوم ودلائل الأثر.

في هذا المحور تتناول الدراسة مفهوم الذكاء الاقتصادي، وأثر الذكاء الاقتصادي في الأداء الاقتصادي لمنظمات الأعمال، واقتصاديات الدول، وذلك من خلال استعراض الأدبيات العلمية التي سبق لها معالجة موضوع الذكاء الاقتصادي وأثر تطبيقاته، وعلى هذا ينقسم المحور على جزءين، الجزء الأول مفهوم الذكاء الاقتصادي وما يتعلق بالمفهوم من مثل: الخصائص، والوظائف. والجزء الثاني في بيان الدلائل الشهودية على الآثار التي تنتج عن تبني نظام الذكاء الاقتصادي في منظمات الأعمال، واقتصاديات الدول.

أولا ــ مفهوم الذكاء الاقتصادي.

١ ــ تعريف الذكاء الاقتصادي.

في العادة إن المفاهيم المنقولة وذات الحداثة الزمنية والمتسمة بتزاوج معرفي من تخصصات مختلفة لا تستقر على تعريف واحد، وإن قبلت بإيرادها من ضمن عدد من التعاريف، وهذا ما نجد مصداقه في مفهوم الذكاء الاقتصادي حيث تورد الأدبيات العلمية عدد من التعريفات، وعلى هذا فإن الدارسة تكتفي بإيراد بعضها ولاسيما التي يمكن من خلالها استنباط المواد المعرفية اللازمة في برنامج تعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي، وكذلك في الدلائل المؤيدة على الانتماء الحقلي لهذا البرنامج التعليمي المقترح.

عرّف الذكاء الاقتصادي على أنه "مجموع العمليات المتناسقة للبحث والدراسة والتحليل والتوزيع بهدف استغلال المعلومة التي تفيد المتعاملين الاقتصاديين (Al-Janabi and Nimah, 2019, 30-39) ويوضح تعريفا آخر للذكاء الاقتصادي الكيفية لاستغلال المعلومات المستخلصة من مادتها الخام حيث البيانات، وذلك بسلب لما يمكن اعتقاده من تلك التعريفات، وايجاب عملية تزيد في مجموع العمليات التي تورد في تعريفات الذكاء الاقتصادي فيشير هذا التعريف إلى أنه:" ليس مجرد فن المراقبة، ولكنه عملية دفاعية هجومية للمعلومات" (Samia, 2020, 43; Sahnoon,2006,1216)

وفي تقرير " MARTRE" يوسع مبنى التعريف ببيان غاية تلك الأنشطة المعتمدة على تقنيات حاسوبية، والمرتكزة على البيانات والمعطيات الاقتصادية فيذكر بأنه "مجموعة نشاطات منسقة من البحث، المعالجة وبث المعلومة المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين لصياغة إستراتيجيتهم في ظل محيط يتسم بالتعقيد واشتداد المنافسة بين مختلف الشركات النشطة في ميدان النشاط الاقتصادي سواء كانت شركات محلية أو شركات أجنبية (Samia, 2019,43; Harom and Boukhmakhm,2020,43-44; Batgha,2016, 34) وهذه الصياغة للاستراتيجيات تتنوع بحسب الهدف منها إلى خطة تكيتكية، وخطة استراتيجية كما أنه يبرز دورا وظيفيا للذكاء الاقتصادي وهو في مواجهة التنافسية الحادة سواء في سياق محلي، او في سياق دولي.

في حين إن ثمة تعريف يحاول فيه التقدم ببيان يمنح الذكاء الاقتصادي بعدا جديدا بكونه ليس أداة فقط لجمع البيانات ومعالجتها وفق البرمجيات الحاسوبية بل هو عملية تصل بمواد البيانات والمعلومات إلى انتاج المعرفة، وكذلك يوسع غاياته بعبارة العموم، حيث يرد تعريف الذكاء الاقتصادي على أنه:" إنتاج المعرفة في خدمة الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمنظمة، والدولة، والمنتجة في سياق قانوني وذات مصادر مفتوحة (Mohamed, 2012,13; Harom and Boukhmakhm,2020,197; Al-Arabi,2017,52; Jawabreh,2024,49; Awisi,2018,70)" فالغاية صيغت بشمول لتتضمن الكشف مثلا عن الفرص، والتهديدات المحتملة سواء في الاقتصاد المحلي، و/أو الاقتصاد الدولي، وكذلك يدخل في عموم الهدف تعزيز القدرة التنافسية سواء المحلية، أو التنافسية الدولية وسواء على مستوى منظمات الأعمال، أو على مستوى مؤسسات الدولة الاقتصادية التي تعمل في النشاط التصديري مثلا، وكأن التعريف يشير إلى تحليل بيئات الأعمال سواء الداخلية منها، أو الخارجية، والتحليل الاستراتيجي الذي يعد من أسس بناء القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال، ومؤسسات الدولة الاقتصادية ولاسيما ذات الطابع التصديري. كما أنه يقيد تلك العمليات والأنشطة بكونها وفق السياق القانوني وذلك احتراز من تلك العمليات الرصدية التي تمارس بطرائق غير نظامية/قانونية.

ومن كل ما سبق يمكن تعريف الذكاء الاقتصادي بأنه:" نظام يعتمد على التقنيات الحاسوبية لجمع بيانات عن بيئات الأعمال واقتصاديات الدول ومعالجتها لتنتج معرفة يمكن توظيفها عبر آليات متعددة (القرارات، الخطط، السياسات،..) في تحقيق الأهداف التجارية والاقتصادية لمنظمات الأعمال، والدول"

٢ ـــ مباني مفهوم الذكاء الاقتصادي.

نتناول في هذه الفقرة ما يمكن استخلاصه من تلك التعاريف من مواد معرفية يمكن البناء عليها مبنى لأهداف الذكاء الاقتصادي. ومبنى الوظيفة للذكاء الاقتصادي، وذلك لما لهذين المبنيين من أثر في بناء البرنامج التعليمي.

أ ــ أهداف الذكاء الاقتصادي.

في ظل تطورات بيئات الأعمال سواء على المستوى المحلي وعلى مستوى الاقتصاد الدولي، وتزايد حدة المنافسة بين الكيانات التجارية والاقتصادية سواء المملوكة للقطاع الخاص، والقطاع العام (صناديق الاستثمارات العامة) تسعى تلك الكيانات إلى تعزيز قدراتها التنافسية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ولا يتم ذلك إلا من خلال توافر البيانات، والمعلومات، والمعرفة بالبيئات سواء على مستوى الكيانات المنافسة، وعلى مستوى البيئات الخارجية التي تحيط بها، وإطار ذلك هو منظومة الذكاء الاقتصادي التي جعلت من أهدافها ما يأتي (Qaydoum,2022,459; Bouzada, and Zuhair, 2018; 186; Al-Janabi, 2019,48; Sahnoon,2006, 75; Qashi,2015,155) الوصول إلى خزن أكبر قدر من البيانات الخام، والعمل على معالجتها لإنتاج معرفة تتسم بالقرب من الدقة عن الأسواق المحلية، والخارجية، وعن المنافسين، وعن الأوضاع الاقتصادية، بل والسياسية التي تحيط بالكيانات التجارية، والاقتصادية سواء في الداخل المحلي، أو الأجنبي الخارجي.

١. اتخاذ القرارات التي تتسم بالكفاءة والرشادة لبنائها على تلك المعرفة، وكذلك صناعة السياسات الداعمة للقوة التنافسية.
٢. الإحاطة الواعية بالتهديدات والتحديات التي تحيط بالمنظمة.
٣. تحسين القدرة من المرونة والتكيف في الاستجابة للتغيرات المستجدة، وفي مواجهة التهديدات المحتملة.
٤. تصميم الخطط سواء الاستراتيجية منها او التكتيكية.
٥. اكتشاف وتطوير الفرص التجارية، والاستفادة منها، وكذلك التعرف على التهديدات المحتملة التي تعج بها البيئات المختلفة لمنظمات الأعمال واقتصاديات الدول.
٦. النفاذ إلى أسواق جديدة خارجيا، وزيادة الحصة السوقية في داخل اقتصاد الدولة.
٧. القدرة على التنبؤ بالتغيرات التي يمكن او يحتمل ان تحدث في قطاع المنظمة، وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٨. تعزيز القدرة التنافسية للمنظمات الاقتصادية، والتجارية محليا، وخارجيا.
٩. تعزيز تنافسية اقتصاديات الدول.
١٠. استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ب ــ وظائف الذكاء الاقتصادي

تتمثل وظائف الذكاء الاقتصادي (Qashi, 2015, 150; Abu Bakr, 2007, 38; Sahnoon, 2006, 1215; Al-Arabi, and Dahmani,2017, 52) في الآتي.

١ ــ معالجة المعلومات:

وتبدأ هذه المهمة بتجميع البيانات، والمعلومات من مصادرها المختلفة التي تتسع بحسب نطاق الجمع، حيث البيئة المحيطة بالمنظمة في السوق المحلي، وفي الأسواق الخارجية، وبلدانها، والعمل عليها تصنيفا، وتخزينها في قواعد بيانات، ثم إجراء المعالجة التحليلية والتفسيرية وصولا إلى انتاج معارف عن تلك الأسواق وتوظيفها في القرارات، وخطط المنظمة بما يخدم نموها، ويعزز من قوتها التنافسية. وتمتد هذه العمليات إلى مستوى الدول وعليها تصاغ السياسات على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية.

٢ ــ الحماية:

تعد الوظيفة التي تستهدف توفير الأمن والأمان للمنظمة، ومؤسسات الدولة الاقتصادية ولاسيما ذات التوجه التصديري من التهديدات التي تواجهها وبشكل استباقي، ولا يقتصر توفير الأمن على ذلك، بل ويتعدى إلى معرفة الفرص المتاحة التي تؤدي إلى زيادة الحصص السوقية. وكذلك حماية لأصول تلك الكيانات الاقتصادية.

وتمارس تلك المهمة من خلال ما يعرف بالسياسة الدفاعية، وكذلك السياسات الهجومية التي تخدم المصالح الاقتصادية للدولة بمؤسساتها الاقتصادية ومنظمات الأعمال الخاصة.

٣ ــ التأثير:

التأثير على المحيط الخارجي لمنظمة الأعمال الخاصة، ولمؤسسات الدولة الاقتصادية بما يخدم مصالحها ومن خلال ممارسة سياسات الضغط.

بناء على ذلك التحليل النظري لبنية تعاريف الذكاء الاقتصادي يثبت أن تبني الذكاء الاقتصادي أصبح ضرورة لمنظمات الأعمال، ومؤسسات الدولة الاقتصادية، ومدخلاً إدارياً ينبغي عليها أن تنتهجه.

وكذلك ضرورة توجيه مؤسسات التعليم الجامعي إلى تأسيس البرامج التعليمية الأكاديمية التي تؤهل فواعل (موارد) بشرية في اختصاص الذكاء الاقتصادي.

وإذا كان ذلك الإثبات العلمي من الناحية النظرية، فإن الفقرة الآتية هي محاولة لاستخدام الدلائل الشهودية(التجريبية) في تعزيز قوة الإثبات العلمي.

ثانيا ــ الدلائل الشهودية (التجريبية) لآثار الذكاء الاقتصادي.

تتناول الدراسة في هذه الفقرة الأدلة الشهودية على مدى تحقق الادعاءات النظرية للذكاء الاقتصادي في واقع أداء منظمات الأعمال، وذلك من خلال عرض الدراسات التطبيقية التي أجريت على عدد من الوقائع الجزئية وعلى النحو الآتي بيانه.

١ــ الدلائل المسحية.

تؤكد عدد من الدراسات*على أن منظمات الأعمال التي كانت موضوعا للدرس الاختباري من حيث تبنيها لنظام الذكاء الاقتصادي في إدارتها لشؤونها التجارية أنها حققت منافع مختلفة (Badri,2014,73-75; Ratili,2021,93-102; Hussein,2019,5; Mohamed,2012,27-28; Diyat,2012,240-241; Boudrama,2012,584-585; Ben Ali,2017,26-27; Balounas,2021,402; Raziq,2012,223-225; Batgha.2016,42; Ibrahim,2017,62; Maghmouli,2016,373; Amzian,2018,198; Badr, 2022,9-10) ومنها:

ـ تحسين عملية اتخاذ القرارات في منظمات الأعمال محل البحث والفحص.

ـ زيادة كفاءة المؤسسات الاقتصادية التي جرت عليها الدراسة الاختبارية.

ـ جذب للاستثمارات الأجنبية.

ـ القدرة على استباق وتحليل وضعيات عدم التأكد.

ـ تعزيز القدرات التنافسية للمنظمة.

ـ إمكانية الحصول على حصص في الأسواق الخارجية.

ـ تحسين أداء المشروعات الناشئة، والريادية.

ـ إيجاد وتعزيز المزايا التنافسية في المؤسسة الاقتصادية

ـ القدرة على مواجهة المخاطر والتهديدات في الأسواق التنافسية

ـ توفير الحماية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية في ظل التنافسية غير السوية.

وتأسيسا على كل ما سبق عرضه من نتائج تم اثباتها عبر منهجية كمية أدت إلى التوصية بضرورة تبني الكيانات الاقتصادية على مستوى منظمات الأعمال، وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية للدولة لنظام الذكاء الاقتصادي، وعلى هذا أيضا تثبت صحة فرضية الدراسة التي مفادها: " إن الذكاء الاقتصادي يسهم في تعزيز تنافسية منظمات الأعمال و...".

وبما أن الذكاء الاقتصادي كما سبق في تعريفه هو عملية تعليمية ممزوجة من تخصصات علمية قائمة، وبما أن الثابت من الواقع التعليمي في الجامعات الوطنية بالمملكة العربية السعودية عدم وجود برنامج تعليمي في الذكاء الاقتصادي فإن الحاجة داعية إلى تأسيس برنامج تعليمي في تخصص الذكاء الاقتصادي، وبهذا ثبت أيضا صدق الفرضية التي تنص على أن :" وجود برنامج تعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي بالجامعات الوطنية يمكن أن يسهم في تعزيز تنافسية منظمات الاعمال ومؤسسات الدولة في الاقتصاد السعودي".

٢ ـــ دليل الخبرة الدولية.

توافر عدد كبير من الدراسات (Mohamed,2016, 221-223; Sofiane,2016, 46-50; Hashi,2022,1204-1208; Bokhmakhm,2021,359-361; Shaaban,2017,10-13; Samir,2011,42-44; Al-Ayashi,2017,107-108; Diyat,2013,239; Nour El-Din,2022,166; Mohamed,2012,20-23,109-116, 118-136)التي تناولت عرض الخبرة الدولية في مجال الذكاء الاقتصادي وبمنهج وصفي وتحليلي يكشف عن تموقع مهم للذكاء الاقتصادي في نشاط، وممارسات حكومات عدد من الدول، ووفقا للاطار المنهجي للدراسة سواء على مستوى التحقق من صحة فرضيتها الخاصة بالمحور

النظري، وعلى مستوى سؤالها الخاص بهذا المحور، وعلى مستوى قيدها نقول، ووفقا لذلك كله فإن الدراسة لن تعيد ما هو مكرر ولو على سبيل التكرير؛ لأن الذي يتعلق بالدراسة، وفي صلة عضوية بيان أهمية الذكاء الاقتصادي وحقيقة منافعه التي ذكرت في الادبيات النظرية، وأيدتها الاختبارات الكمية في عدد من الدراسات التي سبق عرضها، وكذلك ما يتعلق بهذه الفقرة من التأكيد على حقيقة تلك المنافع بتبني حكومات عدد من الدول لنظام الذكاء الاقتصادي، وعلى هذا يكون العرض في بيان مظاهر الاهتمام من قبل تلك الدول التي عرضت لها تلك الدراسات سواء على مستوى الهياكل التنظيمية السياسية، وعلى مستوى التشريعات، وعلى مستوى الغايات، وببيان آخر سيتم تركيز النظر على استخلاص سائغ من وقائع موصوفة مستندة إلى واقع قائم تدل على أهمية تبني الدول لنظام الذكاء الاقتصادي وعلى النحو الآتي بيانه.

- إجماع تلك الدراسات التحليلية على أن الغاية العظمى من تبني دول عدة لنظام الذكاء الاقتصادي هي تعزيز القوة التنافسية لاقتصاداتها.
- المساهمة مع القطاع الخاص في تلك الدول على تحقيق مزايا تنافسية على مستوى دولي، والعمل على توجيهه نحو الفرص الاستثمارية في الأسواق الخارجية.
- توفير مستوى من الحماية لمنظمات الأعمال، ومؤسسات الدولة الاقتصادية داخليا، وخارجيا من التهديدات الخارجية في ظل رهانات التنافسية الدولية، وببيان آخر القيام بمهام الدفاع عن المصالح الاقتصادية، والتجارية للدولة، ومنظمات الأعمال في الخارج.
- إحداث شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة بشؤون التجارة الداخلية، والخارجية لتصميم سياسات تجارية تستهدف إقواء منظمات الاعمال في القطاع الخاص، والهيئات الاقتصادية الحكومية امام أي منافسة خارجية.
- تشكيل وحدات حكومية داخل النظام السياسي في عدد من الدول للذكاء الاقتصادي، ومن ذلك مثلا الولايات المتحدة الامريكية حيث تشكيل ما يسمى بغرف الحرب (Room War)خاصة بكل سوق تتم من خلالها جمع، تركيز و توزيع المعلومات على الشركات، والمؤسسات، والهيئات الحكومية وعلى حد سواء، وبهدف تحليل الخطر الاقتصادي، والتجاري، والدفاع عن المصلحة العامة لأمريكا في الداخل، والخارج، ويتمحور جهاز الذكاء الاقتصادي حول البيت الأبيض، و المجلس الوطني للأمن، وكذلك توجد وكالة مركزية للمعلومات في اليابان وترتبط تنظيميا بالوزير الأول في الدولة، وتأسيس وكالة نشر المعلومات التكنولوجية في فرنسا بهدف تقديم مساعدة تشغيلية، وحماية النمو الدولي للمؤسسات الفرنسية، وكذلك قيام دولة إسبانيا بتأسيس جهاز جديد يطلق عليه اسم «الاستخبارات الاقتصادية الوطنية» من مهامه الدفاع عن المصالح الاقتصادية، والتجارية للدولة في الخارج ومساعدة الشركات، والبلاد للخروج من أي أزمة ما. وقد عملت الجزائر على بناء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية، تجسد في المجلس الأعلى للذكاء الاقتصادي.

وتوجد خبرات دولية في مجال ادماج نظام الذكاء الاقتصادي في ابنيتها المؤسسية سواء داخل الوزرات القائمة، او باستحداث هيئات خاصة بإدارة الذكاء الاقتصادي، ومن واقع تلك الخبرات تثبت صحة فرضية الدراسة التي مفادها: " إن الذكاء الاقتصادي يسهم في تعزيز تنافسية منظمات الأعمال واقتصاد الدولة".

وبما أن الذكاء الاقتصادي كما سبق في تعريفه هو عملية تعليمية ممزوجة من تخصصات علمية قائمة، وبما أن الثابت من الواقع التعليمي في الجامعات الوطنية بالمملكة العربية السعودية عدم وجود برنامج تعليمي في الذكاء الاقتصادي فإن الحاجة داعية إلى تأسيس برنامج تعليمي في تخصص الذكاء الاقتصادي، وبهذا ثبت أيضا صدق الفرضية التي تنص على أن:" انوجاد برنامج تعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي بالجامعات الوطنية يمكن ان يسهم في تعزيز تنافسية منظمات الاعمال ومؤسسات الدولة في الاقتصاد السعودي".

وعلى الرغم مما تقدم في بيان الدور الوظيفي للذكاء الاقتصادي وعلى مستوى حكومات الدول وأيضا على مستوى الكيانات الاقتصادية، والمالية في الدول إلا أن تلك المنافع لا يتم تحقيقها إلا بوجود الفاعل (المورد؟!) البشري المؤهل تأهيلا علميا في تخصص الذكاء الاقتصادي، وبما أن واقع الجامعات السعودية يشهد بعدم وجود برنامج تعليمي في تخصص الذكاء الاقتصادي فإنه يقع على كاهل الجامعات السعودية ضرورة ـ وطنية ـ للإيفاء بذلك وعلى هذه الاسانيد الواقعية من جهة الجامعات، والنظرية في جهة الادبيات العلمية اثبتت الدراسة الحالية الحاجة العملية بالدعوة إلى تأسيس تخصص الذكاء الاقتصادي في الجامعات السعودية. وبيان هذه الدعوة في المحور الثاني من الدراسة.

المحور الثاني ــ تصميم البرنامج التعليمي المقترح في الذكاء الاقتصادي.

يتناول المحور مكونات التصميم للبرنامج التعليمي المقترح من حيث بيان بوصف كلي عن البرنامج، ثم عرض أهداف البرنامج التعليمية، ويتلو ذلك معالجة ذات منحى استنباطي، واستقرائي لقواعد التكوين التعليمي التي يؤسس عليها الخطة الدراسية ممثلة في مقررات البرنامج وكذلك المخرجات التعليمية، ويختم كل ذلك ببيان للجدوى العملية للبرنامج.

ووفق الإطار المنهجي للدراسة فإن هذا المحور يعمد إلى الإجابة عن السؤالين السابقين وهما:

ـ ما أثر انوجاد برنامج تعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي بالجامعات الوطنية على منظمات الأعمال والاقتصاد السعودي؟

ـ ما أثر ادراج برنامج الذكاء الاقتصادي في تخصص علم البيانات في كليات الحاسوب بالجامعات السعودية؟

وكذلك يسعى إلى تحقيق اختباري للفرضيتين التي صيغت وفق العبارات الآتية.

" إن ادراج برنامج الذكاء الاقتصادي في تخصص علم البيانات في كليات الحاسوب يحقق الاتساق المنطقي داخليا، وخارجيا".

" انوجاد برنامج تعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي بالجامعات الوطنية يمكن أن يسهم في تعزيز تنافسية منظمات الأعمال ومؤسسات الدولة في الاقتصاد السعودي". وإلى البيان.

أولا ــ وصف عام للبرنامج.

هو برنامج تعليمي لإعداد الفواعل (الكوادر!) البشرية في اختصاص الذكاء الاقتصادي من حيث تمكينهم من المعارف النظرية، وامتلاكهم المهارات التحليلية في المجال الاقتصادي، وفي معالجة البيانات الاقتصادية وتحويلها إلى معلومات تنتج عنها معرفة اقتصادية يصنع منها القرارات، والخطط الاستراتيجية التي تمنح منظمات الأعمال الحكومية، وغير الحكومية قوة تنافسية، وكذلك تصمم منها أساليب الحماية والأمن لاستدامة البقاء في الأسواق المحلية، والنفاذ إلى الأسواق الدولية.

ثانيا ــ أهداف البرنامج التعليمي.

يهدف البرنامج التعليمي المقترح إلى تحقيق الآتي:

١ــ إعداد الفواعل (الكوادر) البشرية المؤهلة تأهيلا علميا وعمليا في اختصاص الذكاء الاقتصادي.

٢ــ بناء القدرات والملكات (المهارات) النقدية، والفنية، والمهنية لدى الدراسين بالبرنامج.

٣ــ الإيفاء باحتياجات منظمات الأعمال الحكومية وغير الحكومية ولاسيما في تعزيز تنافسيتها.

٤ـ تطوير القدرات في استخدام تقنيات البيانات في تحليل القضايا الاقتصادية

٥ ـ تحصيل مهارة القدرة على قياس الاداء الاقتصادي

٦ ـ التعرف على طرائق قياس أثر السياسات الاقتصادية على المؤشرات الاقتصادية

٧ ـ التعرف على طرائق تحليل الأسواق العالمية، وكيفية اختيار الأسواق المستهدفة.

٨ ـ التزود بالمعرفة الأساسية عن كيفية توليد مزايا تنافسية للمنظمة.

٩ ـ تنمية المهارة التقنية في تحليل بيئات الأعمال محليا، ودوليا.

ثالثا ــ قواعد التكوين للبرنامج.

ويقصد بذلك استخلاص مجموعة من القواعد من خلال عمليات الاستنتاج والاستقراء للأدبيات العلمية التي تناولت الذكاء الاقتصادي من حيث مفهومه، وادواته، واهميته ونحو ذلك حتى يمكن تشييد البناء التعليمي عليها في خطته الدراسية، ومخرجاته التعليمية وهي تنقسم على نوعين: القواعد البنيوية، والقواعد الاسنادية، وإلى بيان ذلك.

١ــ القواعد البنيوية

هي القواعد التي تم استخراجها من بنيات التعاريف للذكاء الاقتصادي وبيان ذلك في الآتي.

١/١ــ البيانات

تعد البيانات الركيزة الأساسية للذكاء الاقتصادي، إذ إن مجمل عملياته قائمة ودائرة مع جمع البيانات من المصادر المختلفة، وهذا الجمع بنشاطاته المختلفة يستلزم المعرفة العلمية والعملية بتقنيات وبرامج الذكاء الاصطناعي في تحصيل البيانات وتحليلها.

١/٢ــ المعلومات

بما أن منظمات الأعمال ومؤسسات القطاع العام تعمل في ظل بيئة ما فإن نجاحها التجاري يتوقف على الحصول على المعلومات عن بيئة الأعمال الداخلية والخارجية، وخارج الحدود.

١/٣ــ المعالجة التحليلية

تعد المعالجة التحليلية من أدوات الذكاء الاقتصادي وتعنى بتهذيب المعلومات بعد استخلاصها من مادة البيانات الخام، وذلك باستخدام منهجيات وأساليب تحليل المعلومات.

١/٤ــ انتاج المعرفة

تعتبر المعرفة المورد الاستراتيجي في البناء العملياتي للذكاء الاقتصادي، وبيان ذلك في جهة الاستراتيجيات الدفاعية، والهجومية، والوقائية لمنظمات الأعمال ومؤسسات القطاع العام ولاسيما في ظل التنافسية الدولية، وفي صناعة القرارات التي تستهدف بناء الميزة التنافسية.

١/٥ ــ التأثير

بما أن الذكاء الاقتصادي بعملياته تنقيبا وجمعا وتهذيبا وتحليلا وصولا إلى انتاج معارف تستخدم في صناعة القرارات والخطط الاستراتيجية، وكذلك في التأثير الذي يتعدى حدود البيئات الداخلية للمنظمات سواء الحكومية وغير الحكومية إلى البيئات الخارجية سواء بترويج السمعة التجارية لتلك المنظمات، ولصورة الدول، والحماية لمصالحها في ظل وضعية التنافسية الحادة ولاسيما للمنظمات ذات التوجه التصديرية. وعليه فان التكوين التعليمي يستلزم معرفة وفهم ثقافة شعوب البلدان، وتحليل بيئات الاعمال في تلك البلدان، والمؤشرات الاقتصادية ونحو ذلك

٢ ــ القواعد الاسنادية.

هي مجموع القواعد التي تم استخلاصها مما تكّون من تقلب نظر الباحث في الوقائع الجزئية: دراسات كانت أو خبرات. وتعد من لوازم التكوين التعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي. وكذلك من محدد رئيس تمثل في تحديد مجال الذكاء الاقتصادي وإلى البيان.

يتكون مجال برنامج الذكاء الاقتصادي من عنصرين أساسيين: المجال الدولي، والعنصر الثاني المجال المحلي. ومن حيث مادته المعرفية فهي كل ما يتعلق بالبيانات الاقتصادية والتجارية والمالية، والأسواق، واطراف التعامل في الاسواق الجزئية من منتجين، وبائعين، ومشترين(المستهلكين) .

أ ــ المجال الدولي.

كل ما يتعلق بالعلاقات الدولية ولاسيما في بعدها الاقتصادي مما يستلزم معه تزويد الدراسة في اختصاص الذكاء الاقتصادي بالمعارف النظرية والعملية وما يكملهما من ملكات في العلاقات الدولية وبعمق أكبر الاقتصادية.

وببيان أوسع يستلزم المجال الالمام بالمعارف النظرية والعملية في العلاقات الدولية سواء على مستوى الدول ممثلة في النظام السياسي وبمؤسساته الاقتصادية (من مثل: صناديق الثروة السيادية، وكالات وهيئات ترويج الاستثمار ...) وفي منظمات الأعمال في تلك الدول. وعلى مستوى المنظمات الدولية، ودراية بالبيئة الخارجية من حيث الفرص الاستثمارية، وكذلك التهديدات المختلفة، تحفيز الصادرات وفتح أسواق لمنتجات، وخدمات تلك المنظمات، وعلى الإجمال ما يحقق الأمن الاقتصادي للدولة ومؤسسات المجتمع.

ب ـــ المجال المحلي:

المقصود به المجتمع المحلي ممثلا في مؤسساته والدولة، وفي ظل عولمة تستلزم فتح الأسواق أمام المنتجات والخدمات تواجه منظمات الاعمال المحلية وكذلك المؤسسات الاقتصادية للدولة تنافسية قد تؤدي إلى خسائر، ولدرء هذه المفاسد لابد من الاهتمام بالبيئات الداخلية للمنظمات، بل ولتحقيق القدرة التنافسية.

رابعا ــ الانتماء الحقلي.

في هذه الفقرة نتناول الانتماء لهذا البرنامج كمسار فرعي متجذر من جذع تخصصي يعد رئيسا، أي يجسد برنامج أكاديمي ويمثل قسما علميا داخل كلية من كليات الجامعة، وذلك لأن طبيعة البرنامج تكوين متعدد الحقول المعرفية، يهدف إلى مزج تلك الحقول في مقررات دراسية تكون مصداق للمهام التي يكلف بها خريج البرنامج.
لقد عمدنا في تحقيق حقيقة الانتماء إلى التأسيس النظري الذي يمكن للدراسة الاستناد عليه والاحتجاج به فيما تذهب إليه من تعيين الحقل المعرفي الذي ينسجم معه برنامج الذكاء الاقتصادي انسجاما داخليا وخارجيا، فكان البدء من نظرية تصنيف العلوم ودون الدخول في عمق الادبيات العلمية[٢] التي تناولت بالشرح والتحليل تصنيف العلوم ولاسيما في الحضارة الإسلامية قصر نظرنا على قواعد التصنيف التي كونها اجتهاد علماء الحضارة الإسلامية في منوال لتقسيم العلوم ينطلق من مبدأ معرفي (ابستمولوجي) ألا وهو مبدأ العلاقات بين العلوم، ووجدنا أن قاعدة تؤسس لمنطق الانتماء، وهي قاعدة اشتمال وتبعية، وكذلك تم الاستناد إلى أحد مبادئ ترتيب العلوم في خريطة تصنيفها، وتعدى نطاق الاستناد إلى استعارة القيمة المضافة في تعزيز قوة الانتماء الحقلي، وبيان ذلك فيما يأتي.

تنطلق قاعدة علاقة الاشتمال والتبعية من أس المشاركة في وحدة مادة موضوع التخصصين، وبما أن المادة هي البيانات والمعلومات، وكذلك في آلة المعالجة حيث تتم معالجة مادتهما عبر الخوارزميات أي عبر الحزم الحاسوبية، وعلى ذلك فان برنامج الذكاء الاقتصادي يعد تفريعا من تخصص علم البيانات كما في كليات الحاسوب، فتخصص علم البيانات أكثر سعة من برنامج الذكاء الاقتصادي، كما أن البرنامج تظهر تبعيته من افتقاره إلى مواد ذلك التخصص، وبهذا يكون التفريع معقولا منطقيا، ومقبولا أكاديميا.

ويستند أيضا في بيان الانتماء الحقلي إلى مبادئ انتجها النظر الاستقرائي في علم تصنيف العلوم في الحضارة الإسلامية في مجال ترتيب العلوم، حيث مبدأ تقديم العلم لكونه وسيلة لعلم آخر، وبما أن التمكن في تخصص الذكاء الاقتصادي لا يتم إلا بالتمكن من تخصص علم البيانات فإن الواجب أن يدرج ضمن ذلك التخصص؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

---

[٢] سالم، ناهد حمد بسيوني"منطق تصنيف العلوم في نظم التصنيف العربية الإسلامية- قراءة تحليلية مقارنة بنظم التصنيف الغربية الحديثة" مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، ص ٧٢ ـ ٧٤

وببيان أوسع فان فهم ومعرفة كيفية التعامل مع البيانات والمعلومات جمعا، وخزنا، وتحليلا، يعد مقدمات أساسية ينتج عنها ان تعلم علم البيانات هو المدخل التعليمي لبرنامج الذكاء الاقتصادي، وذلك لأن البرنامج يرتكز في تأسيسه التعليمي على معرفة وفهم بالتطبيقات التقنية في برامج الحاسوب.

ومن الأسانيد النظرية القيمة المضافة للبرنامج على تخصص علم البيانات، وذلك من خلال القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة، وبيان ذلك أن تخصص علم البيانات، مما يمكن عده من علوم الآلة أي ما يتوسل به في خدمة العلوم الأخرى كعلم الإحصاء وعلم الرياضيات، فهي علوم آلة تجدها في كثير من العلوم الأخرى كالاقتصاد، والاجتماع، والسياسة والعلاقات الدولية ونحو ذلك ، ومن جهة أخرى فان فكر منظمات الأعمال الاقتصاد في التوظيف وذلك من خلال ميلها التفضيلي إلى ما اسميناه بالاستعارة "التخصصات ذات الاستخدامات البديلة/او المكملة" فالفاعل البشري الذي يحمل تخصصين ولاسيما مكملين يجد درجات أعلى في التفضيل على مستوى سد الحاجة من القوى العاملة لدى منظمات الأعمال، وبما أن برنامج الذكاء الاقتصادي يجد قوته العملية في بنيته التكوينية التي تمتد إلى صناعة معارف يمكن استخدامها في القرارات لدى المنظمات والدولة، فان ادراجه ضمن تخصص علم البيانات بكليات الحاسوب يمنحه قيمة مضافة إلى قيمته الوجودية الأولى. ويمكن ببيان أوسع عبر هندسة التكلفة والأداء الوظيفي تأكيد ما سبق أن تأكد، وذلك إن التكلفة مع وحدتها العددية للمتقدم للوظيفة، فإن عنصر الأداء الوظيفي يميل إلى ترجيح توظيف المتخصص في علم البيانات مع تخصصه في الذكاء الاقتصادي.

ومما يعزز من قوة صدق ذلك التحليل التوجه الحديث لوزارة التعليم والملخص في اتاحة دراسة تخصص آخر إلى جانب التخصص للدارس في الجامعات السعودية لمواجهة التنافس الحاد في التخصص/ أو بطالة في أوساط خريجي ذلك التخصص فمن خلال ثناية التخصص يمكن الاستجابة لمتطلبات سوق العمل.

وعلى ما تقدم تم إثبات الفرضية التي تنص على:" أن إدراج برنامج الذكاء الاقتصادي في تخصص علم البيانات في كليات الحاسوب يحقق الاتساق المنطقي داخليا، وخارجيا ويحقق القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة".

خامسا ــ هيكل البرنامج.

بما أن البرنامج التعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي مجرد مسار فرعي من تخصص رئيس هو علم البيانات، فإن هيكل البرنامج من حيث موقعه في الخطة الدراسية للتخصص الرئيس يقع في الفصلين الدراسين: الحادي عشر، والثاني عشر ــ وفق خطة الفصول الثلاثة ــ وكل فصل دراسي بواقع (١٨ ساعة، ١٧ساعة)، ووفق الخطة الدراسية الآتية :

هيكل مسار برنامج الذكاء الاقتصادي

الفصل الحادي عشر

اسم المقرر	عدد الوحدات الزمنية
دراسات السوق	٣
الإدارة المالية والتحليل المالي.	٢
الأمن الاقتصادي	٢
مقدمة في علم التفاوض	٢
الجغرافية السياسية	٢
التسويق الدولي	٢
الاحصاءات الاقتصادية	٢
الدبلوماسية والعلاقات الدولية	٢

الفصل الثاني عشر

اسم المقرر	**عدد الوحدات الزمنية**
التجارة الدولية	٣
بيئة الأعمال الدولية	٢
تحليل البيانات وإعداد التقارير الاقتصادية	٢
التحليل الاستراتيجي	٢
التنبؤات الاقتصادية	٢
التحليل الاقتصادي الكلي	٢
تحليل البيانات للأعمال	٢
تحليل الأسواق الدولية	٢

سادسا ـــ خارطة البرنامج التعليمي على المستوى الأفقي.

أ . توصيف البرنامج.

١/أ . اسم البرنامج: الذكاء الاقتصادي.

٢/أ . نوع البرنامج: مسار فرعي من تخصص علم البيانات.

٣/أ ـ مجموع الساعات: كمسار فرعي "٣٥" ساعة. وضمن برنامج تعليمي في تخصص علم البيانات.

٤/أ . الشهادة: مؤهل علمي في مسار اختصاص الذكاء الاقتصادي.

٥/أ . مسمى الشهادة: أخصائي الذكاء الاقتصادي.

٦/أ . الدرجة العلمية: بما أن هذا البرنامج " الذكاء الاقتصادي" هو مسار متفرع من برنامج يمثل الجذع الرئيس، وهو علم البيانات، فإن التنظيم وهذه الحالة ينصّ على وجود برنامجين، برنامج رئيس يحصل الخريج على شهادة

الإجازة (=البكالوريوس) في تخصص علم البيانات. وبرنامج فرعي يمثل مسار "الذكاء الاقتصادي"، وعليه يمنح درجة الإجازة (=البكالوريوس) في علم البيانات، تخصص/مسار "الذكاء الاقتصادي".

٧/أ . عمر البرنامج: برنامج مستحدث.

٨/أ ــ نظام ومدة الدراسة.

وتكون فيه الدراسة لمدة سنة . فصلين دراسيين / المستوى الحادي عشر، والمستوى الثاني عشر . وبما مجموعة " ٣٥ وحدة / ساعة "، وذلك بعد أن يستكمل طالب التخصص في هذا المسار جميع متطلبات البرنامج الجذعيّ.

ب ــ المجالات الوظيفية.

بما أن مجال برنامج الذكاء الاقتصادي يشمل من الناحية الجغرافية المحلي، والدولي فان جهات التوظيف متعددة فعلى مستوى الجغرافيا المحلية.

مؤسسات الدولة الاقتصادية، وهيئاتها، ومركز دعم القرار، ومكاتب دعم القرار في جميع الوزارات، هيئة تنمية الصادرات السعودية، والجامعات.

وكذلك كل منظمات الأعمال باختلاف أحجامها، وتنوع أنشطتها تعد جهة لتوظيف اخصائي الذكاء الاقتصادي، ولاسيما أجهزة القطاع المالي.

وعلى مستوى الجغرافيا الدولية فإن جهة التوظيف وزارة الخارجية، والسفارات وملحقياتها، والشركات الوطنية التي تعمل في تلك الجغرافيا (= صندوق الاستثمارات العامة ..).

كما أن من جهات التوظيف المنظمات الدولية: كمنظمة الإغاثة الإسلامية، ومنظمة رابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. والبنك الإسلامي للتنمية.

سابعا ــ المخرجات التعليمية.

من المتوقع بعد انتهاء التحصيل العلمي في مسار الذكاء الاقتصادي أن يكون الخريج قد تحقق له :

١ــ الالمام بالأسس والنظريات العلمية في التحليل الاقتصادي، والتحليل الاستراتيجي، وتحليل الصراعات التجارية.

٢ــ التعرف على تحليل البيئة التنافسية، وتقييم الفرص والتهديدات، وكيفيات تصميم استراتيجيات فعّالة سواء على مستوى منظمات الأعمال، والمؤسسات الاقتصادية للدولة.

٣ــ التمكن من وصف الظواهر، والأوضاع الاقتصادية، مع القدرة على شرحها، وتفسيرها.

٤ــ يجيد مهارة الاتصال والتأثير والتفاوض مع الآخرين.

٥ــ يجيد التعامل مع المؤشرات الاقتصادية.

٦ــ يطبق مهارات اتخاذ القرارات في مجالات العمل معتمداً على تحليل بيانات الظواهر والأوضاع الاقتصادية.

٧ــ تقييم الفرص التجارية، وتقييم التهديدات، وتحديد الشركات المحلية والمنافسة.

٨ــ القدرة على التحليل الاستراتيجي للأسواق الدولية.

٩ــ القدرة على التنبؤ بالاتجاهات العامة للأوضاع الاقتصادية.

١٠ـ وضع خطط لمنظمات الأعمال ذات التوجه التصديري.
١١ـ تطبيق عملية التحليل الاستراتيجي على وقائع لمنظمات الأعمال، أو المؤسسات الاقتصادية للدولة.
١٢ـ تطبيق مهارات المعالجة الحاسوبية للبيانات والمعلومات الاقتصادية، وتقديم الحلول المناسبة للعديد من القضايا الاقتصادية التي تهم المسؤولين وصناع القرار.
١٣ـ المساهمة في تصميم استراتيجيات الأمن الاقتصادي.

ثامنا ـــ جدوى التأسيس للبرنامج التعليمي.

يستند الباحث في تأسيس الجدوى العلمية على البنية التعريفية للذكاء الاقتصادي، وكذلك على الأدلة الشهودية(> التجريبية) التي خلصت إلى نتيجة واحدة مفادها إن الذكاء الاقتصادي يحقق منافع اقتصادية سواء على مستوى الدولة ومؤسساتها الاقتصادية، وعلى مستوى منظمات الاعمال الخاصة.

ويتعزز هذا الاسناد العلمي للجدوى بالعوائد العديدة التي ستعود على اقتصاد المملكة العربية السعودية سواء على المستوى الكلي، وعلى مستوى الجزئي ومن ذلك.

١ـــ إن التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم حاليا في ظل مناخ يتسم بالتنافسية الشديدة تقتضي حماية وأمناً اقتصادياً لمنظمات الاعمال الوطنية، ومؤسسات الدولة الاقتصادية، وبتوفر المختصين في الذكاء الاقتصادي تواجه تلك التهديدات، والأخطار الخارجية، بل واقواء القدرة التنافسية لها.
٢ـ تحسين القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال على المستوى المحلي، وعلى مستوى الأسواق الدولية
٣ـ تطوير قدرات منظمات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة لتمكين نموها وتعزيز وصولها إلى الأسواق الدولية.
٤ـ زيادة مستوى الرشادة، والكفاءة للقرارات، والخطط الاستراتيجية لمنظمات الأعمال، والمؤسسات الاقتصادية للدولة.
٥ـ توفر الحماية والأمن الاقتصادي لمنظمات الأعمال، ومؤسسات الدولة الاقتصادية التي تتعامل في الأسواق الدولية، وحتى على مستوى الجغرافيا المحلية.
٦ـــ الاستجابة لرؤية ٢٠٣٠ سواء على مستوى محورها اقتصاد مزدهر، وعلى مستوى طموح حكومة خادم الحرمين الشريفين في الدور الجيو اقتصادي، وكما يشهد بذلك شركات ومساهمات صندوق الاستثمارات العامة في الأسواق الأجنبية.
٧ ـ زيادة المَكنة التصديرية للاقتصاد السعودي.
٨ـ دعم برنامج الذكاء الاقتصادي لمستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ من زيادة الصادرات السعودية ولاسيما تلك التي ركزت عليها الرؤية صادرات المشروعات المتوسطة والصغيرة، بل ولدعم الشركات الريادية الناشئة وذلك من خلال تعزيز تنافسيتها، ورفع مَكَنَتها الإنتاجية والخدمية، وذلك لما يترتب عليه من زيادة في الناتج المحلي الإجمالي

٩ـ رفع الكفاءة التشغيلية/الانتاجية للفواعل (الكوادر) من حملة مؤهل علم البيانات، وهذا بذاته ميزة تنافسية تنعكس على كلٍ من قسم علم البيانات في كليات الحاسوب، وخريج القسم.

١٠ ــ إن تصميم برنامج تعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي جاء لتغطية العجز في الفواعل البشرية المتخصصة في الذكاء الاقتصادي ولاسيما هيئة تنمية الصادرات.

١١ـ إنّ التصميم الهندسي للبرنامج يتمتع بالتعددية في مجال فرص العمل.

١٢ـ استمرار الآثار السلبيّة التي تنتج من واقع النقص، والقصور على مستوى كفاءة التشغيلية، والتسويقية، والخطط الاستراتيجية لمنظمات الأعمال وكذلك مؤسسات الدولة الاقتصادية؛ لعدم وجود برنامج تعليميّ في اختصاص الذكاء الاقتصادي.

١٣ـ الاستجابة للعديد من توصيات المؤتمرات والدراسات التي دعت حكومات الدول ومنظمات الأعمال إلى تبني نظام الذكاء الاقتصادي.

وبناء على الاستدلال العلمي للمضامين المعرفية التي بني بها محور تصميم برنامج تعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي ثبت صحة الفرضية الثانية ومفادها:" إيجاد برنامج تعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي بالجامعات الوطنية يمكن أن يسهم في تعزيز تنافسية منظمات الاعمال ومؤسسات الدولة في الاقتصاد السعودي وعلى المستويين المحلي، والخارجي".

النتائج والتوصيات

النتائج

تخلص الدراسة البحثية من المضمون المعرفي للإطار النظري، ومن قراءة الباحث وخبرته إلى النتائج الآتية.

أـ يعد الذكاء الاقتصادي أداة في بناء القوة التنافسية لمنظمات الأعمال، والمؤسسات الاقتصادية للدولة.

ب ــ لا يوجد برنامج تعليمي في الذكاء الاقتصادي بالجامعات السعودية.

ج ـ ثبوت الأهمية الاستراتيجية الوطنية لتأسيس برنامج تعليمي في الذكاء الاقتصادي بالجامعات السعودية.

وكذلك نتج من البناء المعرفي للدراسة الحالية التحقق من اختبار فرضياتها والوصول إلى صحتها، وبيان ذلك فيما يأتي.

١ ـ صحة الفرضية الأولى ومفادها: يسهم الذكاء الاقتصادي في تعزيز تنافسية منظمات الأعمال واقتصاد الدولة.

٢ ـ ثبوت صحة الفرضية الثانية والقائلة: إن إدراج برنامج الذكاء الاقتصادي في تخصص علم البيانات في كليات الحاسوب يحقق الاتساق المنطقي داخليا وخارجيا، ويحقق القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة

٣ ـ إثبات صدق الفرضية الثالثة بمنطوقها: يسهم وجود برنامج تعليمي في اختصاص الذكاء الاقتصادي بالجامعات الوطنية في تعزيز تنافسية منظمات الأعمال ومؤسسات الدولة في الاقتصاد السعودي

التوصيات

وبناء على تلك الخلاصة المنتجة من المضامين المعرفية التي وردت بالدراسة، وبما اطلع عليه الباحث توصي الدراسة بالآتي.

١ـ دعوة الجامعات السعودية، والغرف التجارية والصناعية بالمملكة العربية السعودية إلى عقد مؤتمر دولي موضوعه الرئيس الذكاء الاقتصادي والتنافسية.

٢ـ ينبغي على منظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية تبني نظام الذكاء الاقتصادي.

٣ـ توصي الدراسة بتبني البرنامج التعليمي المقترح في كليات الحاسوب كمسار فرعي.

References

Abu Bakr, Khawaled, and Buzarb Khairuddin .(2007). Economic intelligence and its role in enhancing the competitiveness of economies and countries - a reading of the Japanese experience, *Al Bashaer Economic Journal, University of Bechar*, 3(3).

Filali Asma, Bouchikhi Aicha.(2018), Economic Intelligence in the SNVI: Reality and Efforts, *Journal of Economics & Management Research*, 17(2).

Asma, fillali, 2014, Economic Intelligence in Algerian Institutions - Reality and Efforts, Faculty of Economics, *Business and Management Sciences - Abu Bakr Belkaid University* - Tlemcen.

Amzian, Anissa (2018). *The Role of Economic Intelligence in Responding to the Repercussions and Challenges of Globalization: A Case Study of Algeria*. A thesis submitted for a PhD in Management Sciences, Specialization: Business Administration, University of Algiers.

Amina, Tatarawi, and Aisha Othman (2017) The Role of Economic Intelligence in Achieving Competitive Advantage in Economic Institutions" *International Forum on Digital Transformation of Institutions and Predictive Models on Big Data*, University of Mohamed Boudiaf - M'Sila, Algeria.

Amina, Ben Ali (2017). The role of strategic vigilance in creating a competitive advantage in the target market for the Algerian Telecom Corporation, *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 1(10).

Batgha, Sunia, and Abdel Hamid Barhouma (2016) The extent to which Algerian economic institutions practice economic intelligence techniques: a field study of a sample of economic institutions in the state of M'Sila" *Journal of Economic and Financial Studies*, 9(2).

Badri, Sherine, and Tawfiq Al-Baroudi. (2014) .The Impact of Economic Intelligence in Achieving the Requirements of Small Projects Development: A Standard Study of a Sample of Small Industrial Projects in Baghdad Governorate" *Journal of Baghdad College of Economic Sciences*, 39.

Badr, Mustafa, and Badr, Zaki. (2022) . Economic Intelligence and Its Role in Developing Suez Canal Axis Projects, *Journal of Economic and Legal Research*, 12(81).

Balounas, Abdullah, and Majdi Bouzidi (2021). The Role of Economic Intelligence in Supporting Strategic Information with Reference to the Algerian Case", *Eleventh Annual Scientific Conference on Business Intelligence and Knowledge Economy*, Al-Zaytouna University, Jordan.

Bokhmakhm, Abdel Fattah, and Salihi Muhammad (2021). Economic Intelligence: A Dialogue Policy between the Organization and its Environment" ,The *Eleventh Annual Scientific Conference on Business Intelligence and the Knowledge Economy*, Al-Zaytoonah University, Jordan.

Boudrama, Mustafa (2012). The Role of Economic Intelligence in Improving the Competitiveness of Algerian Small and Medium Enterprises", *Eleventh Annual Scientific Conference, Business Intelligence and Knowledge Economy*, Amman, Jordan.

Al-Janabi, Nabil Mahdi, and Muhammad Nimah (2019). *Economic Intelligence: An Introduction to the Knowledge Economy* ,1st ed, Ghaida Publishing and Distribution House,

Jawabreh, Ranim Ziad Ahmed .(2023).The Role of Economic Intelligence in Improving the Competitiveness of Entrepreneurial Projects Political *Trends Magazine, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies,* 23.

Hashi, Marzouq Saad, and Nouri Zian Noura .(2022).The Role of Economic Intelligence in Enhancing the Competitiveness of Economies: An Analytical Study of the Japanese Experience. *Journal of Humanities*, 22, (1).

Hussein, Wasal Abdullah, and Baidaa Sattar Lafta .(2019).Elements of Economic Intelligence of the Organization and Its Role in Achieving Economic Growth, *Journal of Accounting and Financial Studies*, 14(47).

Khadija, Al-Arabi, and Dahmani Aziz (2017). Economic Intelligence as a Mechanism for Attracting Foreign Investments: The National Agency for Investment Development as a Model, Al-*Bishara Economic Journal*, 3(4)

Khalil, Abdul Razzaq, and Ahlam Bouabdali (2005) "Economic Intelligence in the Service of Business Organizations" *The Fifth Annual International Scientific Conference of the Faculty of Economics and Administrative Sciences,* Al-Zaytoonah University - Jordan.

Ratili, Shaima, and Rushdi Shuwi (2021), *The Role of Economic Intelligence in Supporting and Enhancing Competitive Advantage: A Case Study of Omar Bin Omar Food Industries Company in Qamla Governorate*, Master's Thesis, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, Department of Management Sciences, University of Qamla, Algeria.

Raziq, Kamal, and Alash Ahmed .(2012). Official Accreditation of Economic Intelligence in Algeria, Jordan, Al-Zaytouna University, Faculty of

Economics and Administrative Sciences, *Eleventh Annual Scientific Conference on Business Intelligence and Knowledge Economy*.

Zahra, Ibrahim, and Abban Aisha (2017). *The Reality of Economic Intelligence and its Role in Achieving Competitiveness in the Economic Institution, Case Study of the Djezzy Institution, Adrar Agency*, Master's Thesis, Department of Economic Sciences, University of Adrar, Algeria.

Salem, Nahed Hamad Basyouni, The Logic of Classifying Sciences in Arab-Islamic Classification Systems - An Analytical Reading Compared to Modern Western Classification Systems," *Journal of Arts and Social Sciences*, Sultan Qaboos University.

Sahnoon, Jamal Al-Din and others (2006), *Economic Intelligence and Institutional Security, International Forum on Requirements for Qualifying Small and Medium Enterprises in Arab Countries*, Hassiba Ben Bouali University, Chlef, Algeria.

Sofiane, Bin Abdul Aziz (2016). Activating the Economic Intelligence Strategy in Algeria in Light of Joining the World Trade Organization, *Al-Bishr Economic Journal*, 2(5).

Samir, Ben Ayad Mohamed (2011).Economic Intelligence as a Strategy for Gaining Competitive Advantage in the Institution - The Japanese Model and the American Model, *Journal of Economic Studies*, 5(2)

Samia, Ahmed Mili (2020). The Reality of Economic Intelligence in Algerian Economic Institutions, *Journal of Contemporary Economic Studies*, 50 (2).

Shaaban, Baitesh, and Salwa Arabiya (2017). Competitive excellence of the economic institution through the application of the economic intelligence system, and the most important measures taken to support it in Algeria, *International Scientific Forum - Digital Transformation of Institutions and Predictive Models on Big Data*, at Mohamed Boudiaf University in M'Sila.

Diyat, Khalflawi Shams (2013). Economic Intelligence, a Challenge for Managing Modern Institutions, *Journal of Humanities and Social Sciences*, 10(3).

Abdul Karim, Siham (2012). Economic Intelligence Support Policy in Algerian Organizations, *Eleventh Annual Scientific Conference* - Al-Zaytoonah University of Jordan, Jordan.

Ali, Ali Hussein (2023). Achieving Economic Intelligence in Economic Institutions Using the Fuzzy Approach, *Iraqi Journal of Economic Sciences*, 21(77).

Awisi, Amin, and Ismail Moumni (2018). The complementary relationship between economic intelligence and game theory and its role in giving the institution a competitive advantage - Analysis of the competitiveness of the mobile phone market in Algeria, *Journal of Development Research and Studies*, 5(1).

Awatif, Ben Saghir, *The Role of Economic Intelligence in Increasing the Competitiveness of Small and Medium Enterprises*, Master's Thesis, University of Larbi Ben M'hidi - Oum El Bouaghi - Faculty of Economics and Business Sciences.

Ayat, Asmaa, and Makhloufi Abdel Salam (2019). Economic Diplomacy in the Era of Economic Intelligence and Economic Globalization. *Al-Bishara Economic Journal*, 5(1).

Al-Ayashi, Zarzar, and Madahi Muhammad (2017). The Reality of Economic Intelligence in Algeria and the Possibility of Integrating It into Educational Programs", Journal of Economic Studies, *Al-Basira Center for Research and Studies,* Algeria, 3(27).

Qashi, Khalid, and Rafeh Dayeh (2015). Economic Intelligence: A Mechanism to Support Customer Relationship Management in Modern Business Organizations," Al-Riyada For Business Economics Journal, 4(1).

Qaydoum, Hasiba (2022). Economic Intelligence between Theoretical Foundations and Manifestations of Practice, a Communicative Vision, *The Journal of El-Ryssala for Media Studies*, 6(2).

Kabbash, Fatima Zahra, (2012). *Economic intelligence as an option to explain the instability of financial markets, a case study of some emerging economies*, master's thesis in financial sciences, specializing in financial markets, Badji Mokhtar University, Annaba, Algeria.

Mohamed, Khader (2016). The Development of the Concept of Economic Defense into a Law of Economic Intelligence and Legal Intelligence. *Voice of Law journal* , 3(1).

Mohamed, Hamdani (2012) "The importance of economic intelligence in improving the suitability of the business climate and attracting foreign investments" , Algerian Journal of Business Administration, Vol. 5, No. 3.

Najat, Bouzada, and Dhafer Zuhair (2018). Historical Foundation of the Concept of Economic Intelligence, *Al-Moasher Journal of Economic Studies, Laboratory of Economic Studies and Local Development in the Southwest*, 2(3).

Nasreen, Maghmouli (2016). The Problem of Algeria's Competitiveness in Light of the Challenges of the Current Business Environment: The Inevitability of the Economic Intelligence System - An Applied Study on a Sample of Entrepreneurial Economic Institutions in Algeria", Al-Quds Open University Journal for Research and Studies, 38(3).

Nasreen, Maghmouli, (2016) The role of economic intelligence in raising the international competitiveness of Algerian economic institutions: a case study of the Freital Annaba institution, Dissertation in business sciences, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, University of Mohamed Khider Biskra.

Nour El-Din, Qarairi (2022). Economic Intelligence and Competitive Advantage: Theoretical Foundation and Basic Concepts - Presentation of Global Models, *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship*, 5(3).

Harom, Ezz El-Din, and Abdel Fattah Boukhmakhm (2019) "Application of Economic Intelligence in Small and Medium Enterprises: A Field Study on

a Sample of Algerian Institutions", *Journal of Humanities and Social Sciences*, 51.

Yassin, Abdullah, and Boudail Mohammed (2019). Activating economic intelligence as a strategic option to achieve a competitive advantage for the Algerian Telecommunications Corporation - a field study - *Al-Bashaer Economic Journal*, 4(3).